اثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

في ظل تحرير التجارة العالمية

دراسة تحليلية في بعض الدول العربية للمدة(1990- 2007)

د.رجاء خضير عبود الربيعي
مديرية تربية بابل

د.صباح رحيم مهدي الاسدي
جامعة المثنى

Abstract

One of the important objectives of most countries in the world is to reach the real exchange rate is approaching price equilibrium and stay away from excessive it, has taken these countries of their trade policies as a means to achieve that goal, through a policy of trade liberalization rather than a policy of trade restrictions militant after engendered have convinced of what this policy of a significant impact in reducing the real exchange rate of their currencies and trade liberalization policy, not to mention the direct effects in raising the competitiveness of exports as practiced in creating competition between products from different countries. Besides reducing prices Products and access to world markets. Like many countries of the world have adopted most of the developing countries in the mid-eighties policy of trade liberalization through followed several means Calandmam to the World Trade Organization, and the creation of economic blocs regional and bilateral deals as well as taken many actions concerning fees and taxes, including transfer fees is Customs (as a system of quotas and export subsidies) to customs duties as well as the recent reduction or abolition and to facilitate and speed up customs procedures.

المقدمة:

أثر التوسع في التجارة وارتفاع وزنها بالاقتصاد العالمي وزيادة التدفقات الرأسمالية بين البلدان فضلا عن تسارع معدلات التضخم في العالم على انتشار استخدام أسعار الصَرف الحقيقية إذ استخدمت في التحليل الاقتصادي ومتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي فضلا عن أثره الكبير في التعبير عن قيمة العملة إلا أن فاعلية هذا السلوك بدأ ت تنخفض أثر انسياب السلع الأجنبية (العالية الجودة والمنخفضة الثمن) على زيادة الطلب المحلي عليها في الوقت الذي انخفض الطلب المحلي على السلع المحلية (السلع غير المتاجر بها) والذي يدعى اثر الإحلال مسببا انخفاضاً في أسعار الصرف الحقيقية . وقد شهدت البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في العقدين الأخيرين حالة من التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي، وبما إن فجوة التقدم بين البلدان المتقدمة والنامية كبيرة، لذا فان على الأخيرة إسراع الخطى للحاق بركب التطور والتنمية وعلى الأقل تقليص تلك الفجوة، وعلى هذا الأساس شرعت البلدان النامية في إجراء إصلاحات مهمة في القطاع المالي وعجلت عملية تحريرها على نطاق واسع وبسرعة كبيرة خصوصاً في البلدان التي تشهد تحولات نحو اقتصاد السوق. ويكن القول بان بعض الدول(بريطانيا) مثلا تعرف سعر الصرف بأنه(عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية وهو عكس التعريف الأول.

أولا: أهمية البحث

يًحاول البحث تسليط الضوء على دور سعر الصرف في التأثير على فاعلية النمو الاقتصادي من خلال علاقته مع التجارة الخارجية وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي الذي تشهده دول العينة ،. بالاعتماد على بعض البيانات الإحصائية التي تصدرها الجهات الرسمية في هذه الدول.

ثانياً : مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم استقرار سعر الصرف وتباين السياسات النقدية بسبب تأثره بالأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاس ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن استقرار سعر الصرف الناجم عن سياسة نقدية فاعلة له اثر ايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي).

رابعاً: هدف البحث: .

تحليل العلاقة بين تحركات أسعار الصرف وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة الخارجية لدول العينة، وتحليل العلاقة بين السياسات النقدية الفاعلة والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول

الإطار ألمفاهيمي لأسعار الصرف وتحرير التجارة

أولا: مفهوم سعر الصرف :

ً تعد أسعار الصرف في غاية الأهمية في توجيه تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، ويسمح سوق الصرف الأجنبي بتبادل العملات لأجل تسهيل التجارة الدولية والصفقات المالية، إذ إن الغرض الأساسي منه تحويل القوة الشرائية لعملة معينة إلى عملة أخرى[1]. والتعريف التقليدي لسعر الصرف الأجنبي لعملة ما هو نسبة مبادلة وحدة العملة الأجنبية بعدد وحدات العملة المحلية أو الوطنية، ويعرف أيضا بأنه سعر مبادلتها بوحدات من عملة أخرى أو ماتساويه من وحدات عملة أخرى[2] . ويمكننا من خلال سعر الصرف مقارنة الأسعار بين دولتين. ويكن القول بان بعض الدول(بريطانيا) مثلا تعرف سعر الصرف بأنه(عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراءً وحدة واحدة من العملة الوطنية وهو عكس التعريف الأول[3] .

ثانياً: أهمية سعر الصرف:

تتطلب عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول دفع أقيامها وفق النظام النقدي الدولي من خلال الدفع المباشر أو المقاصة أو الآجل وغيرها، الأمر الذي يتطلب توفير عملات أجنبية لتمويل حركة السلع والخدمات، عبر الدول وتلك العملات لها قيم تختلف من دولة إلى أخرى حسب نوع النظام المتبع فيها وحجم اقتصادها وطبيعة مركزها التجاري والاحتياطيات والى غير ذلك مما يفضي إلى تحديد سعر للعملة المحلية يسمى سعر الصرف. و يتحدد ذلك في سوق الصرف الأجنبي إذا كان النظام المتبع هو حرية سعر الصرف وفقا لآلية العرض والطلب. أو يحدد من قبل السلطة النقدية إذا كان النظام المتبع هو الرقابة على الصرف أو سعر الصرف الثابت.لذا تبرز أهمية سعر الصرف في تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي فضلا عن علاقة سعر الصرف المباشرة بميزان المدفوعات فان القيود السالبة فيه (مدينة) تعني بيع عملة تلك الدولة وشراء عملات أجنبية. فيما يعني القيد الدائن سيؤدي إلى شراء عملة تلك الدولة وبيع العملات الأجنبية، وهذا قد يؤدي إلى

(1). Sharpiro, Alan C , Multinational Financial Management ,7thed, New York Johan Wiley and Sons, 2003, p241.

(2). سيد عيسى، أسواق وأسعار الصرف، مؤسسة النقد السعودي، بدون تاريخ، ص8.

(3). احمد ألصفتي، الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1986، ص214.

عدم التوازن في ميزان المدفوعات يرافقه عدم توازن في سوق الصرف الأجنبي. حيث يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية بجميع العمليات المالية والتجارية المستقلة للجانب الدائن في ميزان المدفوعات ويتحدد عرض العملة الوطنية في الخارج بجميع العمليات المالية والتجارية المقيدة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات. ولابد من الإشارة إلى إن أسعار الصرف قد تبوأت مكانة مهمة في العديد من الدراسات خلال الربع الأخير من القرن الماضي، على الرغم من دعوات البعض منها إلى تبني سياسة سعر صرف واقعية تقيم سعر صرف العملة بقيمتها الحقيقية ولاتكون اكبر منها بكثير مثلما كان الوضع في معظم الدول العربية قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك بوصفه جزءا من متغيرات سياسة إدارة الطلب الكلي[1].وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال الآتي:

1- ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي:

سعر الصرف يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاثة أسواق هي (سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل) ففي سوق السلع والخدمات يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية ويرفع القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق العالمية، أما في سوق الأصول المالية الذي يتكون من أصول محلية وأجنبية (عينية أو مالية) فيقوم المستثمرون بالاختيار بينها بالمقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يدر أعلى ربح بأقل درجة مخاطرة[2] ، أما سوق العمل فإن الأجور المحلية تبدو أكثر انخفاضاً عند ارتفاع سعر الصّرف الأجنبي، الأمّر الذي دفع بالعمالة ولاسيما العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.

2- توزيع الدخل:

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي[3]، فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة

(1). سالم توفيق ألنجفي ،سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة بغداد، الطبعة الاولى ،2002 ،ص55.

(2). د.علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، بحوث ومناقشات، أبو ظبي، 1999، العدد الخامس، ص35-42.

(3). د.أمين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، بغداد، الطبعة الثانية المنقحة، 1987، ص205

في دخله القومي ،أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية)يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض في دخله القومي.

وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتنخفض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال. وعليه فإن سياسة سعر الصرف الأجنبي ستوثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين صناعات التصدير وغيرها وأيضا ستؤثر على التوزيع فيما بين المصدرين والمستوردين[1] .

3- تخصيص الموارد:

يدفع التغير في سعر الصرف إلى تدوير الموارد بين القطاعات ،فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى[2]، ففي حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير المتداولة دولياً (السلع غير المتاجر بها) ويصبح الإنتاج من اجل التصدير غير مربح، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي فيؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل الموارد اليها من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد[3].

ثالثا: نظم أسعار الصرف:

لقد تطور نظام سعر الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انهيار نظام (بريتون وودز) عام 1971 . واتسم الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوربية، واتسم الاتجاه الآخر بالمرونة بين العملات الرئيسة. ويمكن تصنيفها بما يلي:

(1). ليلى بديوي خضير، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة(1984-2006) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2009 ،ص2

(2). المصدر نفسه، ص204.

(3). د.علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية،صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، 1997، ص22.

- **نظام سعر الصرف الثابت** (Fixed Exchange Rate System)

ووفق هذا النظام يتجدد سعر الصرف الثابت للعملة في ضوء ما تحتويه من ذهب مقارنة بما تحتويه العملات الأخرى ،بمعنى آخر تكون أسعار الصرف إما ثابتة أو تتقلب ضمن حدود ضيقة جدا حسب نظام قاعدة الذهب أو قاعدة الربط بعملة دولية لها القابلية على التحول إلى الذهب مثل الدولار الأمريكي[1]، وتكون أسعار الصرف مثبتة إلى:

1.عملة واحدة: اقتصادات تثبت عملاتها إلى عملة دولية رئيسة دون تعديلات الا في حالات نادرة.

2. سلة من العملات: اقتصادات تثبت عملاتها إلى سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسين أو إلى وحدة معيارية من العملات مثل وحدة حقوق السحب الخاصة أو الوحدة الحسابية الأوربية.

3.ضمن هوامش محددة: اقتصادات تثبت إلى عملة واحدة أو سلة عملات ضمن هوامش معينة.

4. مثبت ثابت ولكنه قابل للتعديل وهو الترتيب الذي ساد في ظل نظام (بريتون وودز) .وهناك بعض الأسباب التي تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت منها[2]:

ا. تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف، والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج.

ب. أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف قد تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية

ج. يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الاسمية

ب نظام سعر الصرف الحر- العائم Reely Floating Exchange Rate System يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام من خلال تقاطع قوى العرض والطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف بشكل حر دون تدخل السلطات النقدية، وهي عبارة عن أسعار صرف مرنة وقابلة للتعديل على أساس:

(1). لبسلتي ليشيتز واخرون ،الربط بسلة عملات في عالم من أسعار الصرف المعومة، مجلة التمويل والتنمية العدد 2 نيويورك ،1980ص25

(2). د. بلقاسم العباس (سياسات أسعار الصرف) سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد ،الثالث والعشرون، تشرين الثاني ،2003، السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،2003، ص17

1.مؤشرات:اقتصادات تعدل أسعار صرفها تلقائيا استنادا إلى مؤشرات معينة مثل تطور سعر الصرف الحقيقي الفعال .

2. تعويم مدار : اقتصادات تعدل أسعار صرفها بتواتر على أساس تقدير وضع الاحتياطيات وميزان المدفوعات.

3. تعويم مستقل، اقتصادات تسمح للأسواق وقوى السوق إن تحدد أسعار صرف عملاتها،

ومن فوائد هذا النظام حرية استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دون إن يؤثر عليها ميزان المدفوعات وبما إن مرونة سعر الصرف كفيلة بتحقيق التوازن الخارجي فلم تعد هناك حاجة للاحتفاظ باحتياطيات أجنبية كبيرة للسيطرة على اختلال ميزان المدفوعات، ولكن هذا النظام يولد عدم اليقين في حركة النشاط الاقتصادي الدولي(الاستثمار بشكل خاص) نتيجة تغير قيمة العملات الاحتياطية[1].

ج. نظام سعر الصرف الحر المدار Managed Floating Exchange Rate System

وفقا لهذا النظام لايسمح للعملة أن تتقلب بحرية تامة حيث تعمل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي للحد من تقلبات أسعار الصرف لعملتها الوطنية[2]، والتعويم المدار يجمع بين مزايا أسعار الصرف المقيدة نسبيا وإمكانية إحداث تعديلات دون مواجهة مساوئ سعر الصرف المرن مما جعل التعويم المدار يبدو وكأنه عودة لأسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل إلا أن التعويم المدار يسمح بالتعديل التدريجي لسعر الصرف فضلا عن أن هذا النظام يفسح للسلطات النقدية خيارات عديدة ومرونة في الساحة الاقتصادية المحلية يساعدها على مواجهة حركات رأس المال والنشاط الاقتصادي عموما[3]وكان السبب الأساسي لقيام بعض الدول العربية في تغيير قيمة عملتها من أسعار مغالى بها Over Value والاقتراب بهذه الأسعار من قيمتها الحقيقية وذلك لان الأسعار الحقيقية تعد محفزا لتزايد الصادرات والاتجاه هو إن خفض العجز في الحساب الجاري لتحقيق حالة التوازن في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تأكيدات بعض الاقتصاديين المؤيدين لسياسات صندوق النقد الدولي يتمثل

(1). مظهر محمد صالح، الفجوة النقدية الواقع الراهن وحسابات المستقبل، مجلة المجمع العلمي، الجزء الأول ،مجلد 47،بغداد ،2000،ص211

(2). جيمس انجرام ، المشكلات الاقتصادي الدولية، ترجمة إسماعيل مصطفى، دار المعرفة للطباعة، القاهرة،1973،ص101

(3). منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي ،أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،2007،ص20

في أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية مبعثها الأساس التشوهات الحاصلة في أسعار الصرف الناجمة عن التباين في سعر الصرف الاسمي والحقيقي، بمعنى آخر أن الاقتصاديات العربية في ظل آليات السوق تعد أكثر استجابة لتغيرات أسعار الصرف الحقيقية وليس الاسمية وعليه فان الاتجاه نحو أسعار الصرف الحقيقية هي وسيلة أكثر فاعلية لتحقيق معدلات أفضل من الأداء والنمو الاقتصادي[1].

أنواع أسعار الصرف

1. أسعار الصرف الاسمية:

وهي أسعار الصرف المعلنة والتي يقع بها التبادل في أسواق الصرف. وتحدد هذه الأسعار في السوق في حالة التعويم، ويمكن إن تحدد بطرق أخرى حسب اختيارات السلطات النقدية في البلاد المعنية.

2.أسعار الصرف الحقيقية:

وهو مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل في التحليل الاقتصادي والمتابعة لآثار السياسات الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، ولايوجد سعر صرف حقيقي يقع التعامل به في الأسواق، والعلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة تحدد كما يلي[2]:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{(\text{سعر الصرف الاسمي}) * \text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

$$Re = Pd / ePf$$

حيث :

Re – سعر الصرف الحقيقي

e - سعر الصرف الاسمي (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة أجنبية)

Pd – مؤشر الأسعار المحلية

Pf – مؤشر الأسعار الأجنبية .

(1). سالم توفيق ألنجفي سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مصدر سابق ، ص58

(2). د. علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 1999 ص45

وكانت بدايات استخدام مؤشر أسعار الصرف الحقيقية بدلا من الاسمية عندما بدأت معدلات التضخم في العالم بالتسارع وكان يهدف استخدامها لقياس تغير القدرة الشرائية لعملة دولة معينة عبر الزمن مع شركائها التجاريين في ضوء حركة الأسعار النسبية[1]. وغالبا مايختار المحللون مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد، فكلما زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فان قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة تنخفض وبالعكس[2].

3.أسعار الصرف الاسمية الفعلية

إن سعر الصرف الاسمي الفعلي هو متوسط مرجح لأسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبا بالقياس إلى فترة أساس معينة، ولاياخذ هذا السعر في الحسبان اتجاهات الأسعار العامة في البلد المعني ازاء نظرائها في بلدان الشركاء التجاريين، ويمكن احتساب مؤشر لسعر الصرف الاسمي الفعلي كما يلي[3]:

$$NEER = \frac{1}{N(wi * Rit * e)}$$

حيث إن :

NEER = مؤشر سر الصرف الاسمي الفعلي

Wi = وزن ترجيحي لمؤشر سعر الصرف مقابل الشريك التجاري

Rit = مؤشر سعر الصرف مقابل الشريك التجاري

e= سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري(عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من عملة الشريك التجاري

n = عدد الشركاء التجاريين

4.أسعار الصرف الحقيقية الفعلية:

سعر الصرف الحقيقي الفعلي :هو سعر الصرف الاسمي الفعلي معدلا بحركات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين، فأسعار الصرف

(1). د. بلقاسم العباس (سياسات أسعار الصرف) سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد ،الثالث والعشرون، تشرين الثاني،2003،مصدر سابق ، ص3-5

(2). د. علي توفيق الصادق، دنبيل لطيفة(سياسات وإدارة أسعار الصرف: القضايا ،الخيارات والمضامين) ،تحرير د. علي توفيق الصادق واخرون، صندوق النقد العربي، ابو ظبي،1997 ،.ص -17-15

(3). علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، مصدر سابق ،ص47

الاسمية الفعلية لاتاخذ بالحسبان تحركات الأسعار، وبالتالي فإنها لاتحتوي على معلومات عن القوة الشرائية للعملة، كما إنها لاتعكس التطور في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي :

حققت التجارة العالمية نمواً كبيراً خلال العقدين الأخيرين، حيث ازداد حجم التجارة بحوالي 6% في المتوسط خلال الفترة 1980-1998 وهذا المعدل يصل تقريا إلى ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي بلغ في المتوسط حوالي 3.2% خلال الفترة نفسها، وترجع الزيادة في أحجام الواردات والصادرات إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة الواسع النطاق، وزيادة التدفقات التمويلية إلى الأسواق الناشئة وانخفاض تكاليف التجارة، ومن بينها الاتصالات السلكية والنقل والإجراءات الإدارية، وقد حققت البلدان التي استطاعت المشاركة في هذه البيئة ذات الصبغة العالمية مكاسب تمثلت في تزايد الرخاء وفرص النمو، وانعكست أيضا في تحسن تخصيص الموارد والكفاءة الاقتصادية. فضلا عن ذلك فان ارتفاع أحجام الصادرات عكس زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي وزيادة الإنتاجية نتيجة للتحولات والتطورات التكنولوجية مما عزز إمكانات النمو في المستقبل.

أما اختلال سعر الصرف فيصف الحالة التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي، وعليه فان ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف الاسمية عن مستواها التوازني سوف تكون له قيمة اكبر أو اقل على الأداء الاقتصادي وذلك من خلال القنوات الآتية[1]:

التأثير السلبي على التنافسية عن طريق رفع أسعار الصادرات إذ يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجية، وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.

التخصيص السيئ للموارد عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية والدولية وكذلك مابين الأسعار المحلية،مما يؤدي إلى خفض الاستثمار وخسائر في الإنتاج .

[1] د. بلقاسم العباس (سياسات أسعار الصرف) مصدر سابق، ص18

التأثير السلبي على الأسواق المالية عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة مما يزيد من خطر الأزمة المالية.

المبحث الثاني
التجارة الدولية وعوامل النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم التجارة الدولية:

التجارة الدولية(International trade) هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان، بدأت التجارة الدولية منذ قديم الزمان وقد ساهمت الثورة الصناعية كثيرا في تعزيز أهمية هذه التجارة بالإضافة إلى تطور وسائل النقل والعولمة والشركات متعدية الجنسية، وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية(WTO) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي، وفي إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الكمر كية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج .وتبرز أهمية التجارة الدولية بوصفها واحدة من أهم المتغيرات الديناميكية التي تحقق الظروف الموضوعية في الحصول على التكنولوجيا والمهارة ورأس المال التي تسهم ايجابيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن التجارة الخارجية وسيلة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي، كما إنها شرطا ضروريا لجلب الاستثمارات الأجنبية. وحتى يكتب للتجارة الخارجية النجاح يجب أن تعتمد مبدأ التحرير الذي يعني تغير في نظام التجارة ليجعله حياديا اكثر من الساق أي تقنين تدخل الدولة في النظام التجاري، وهناك ثلاثة مؤشرات تعكس مدى التحرر وهي(التغير في نظام الأسعار، والتغير في شكل التدخل والتغير في معدل سعر الصرف) وان التغير نحو التحرر جزئيا أو كليا تتوقف على مدى التغير في تلك المؤشرات. ويمكن إدراك ذلك من خلال ملاحظة الجدول (1) الذي يعكس مدى التطور الحاصل في نمو التجارة العالمية والذي ارتفع من 5.4% عام 2003 ليصل إلى

7.2% عام 2007، إلا انه انخفض عام 2008 ليصل الى 3.3 بفعل الأزمة المالية العالمية التي انعكست على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي مع حجم التجارة بشكل خاص. في حين ارتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 3.4% حتى بلغ نحو 6.1% عام 2007 أما معدلات نمو التجارة(الصادرات) في الدول النامية فقد ارتفعت، من 10.5% عام 2003 لتبلغ 10.9%عام 2006 انخفضت عند العام 2008 إلى نحو 6.0%

.جدول(1)

تطور نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري(2003-2008)

نسب مئوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي التجارة في العالم	5.4	10.7	7.7	9.2	7.2	3.3
الدول المتقدمة						
الصادرات	3.4	9.1	6.2	8.5	6.1	1.8
الواردات	4.2	9.3	6.4	7.6	4.7	0.4
الدول النامية						
الصادرات	10.5	14.2	10.8	10.9	9.5	6.0
الواردات	10.2	16.0	12.2	13.2	14.0	10.9
معدل التغير في شروط التبادل التجاري						
الدول المتقدمة	1.0	0.1-	1.5-	1.1-	0.4	2.0-
الدول النامية	1.2	3.1	5.9	4.1	1.2	4.4

المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد أبو ظبي 2009،ص259

3. سياسة تحرير التجارة الخارجية Liberalization Trade Policy :

يعرف تحرير التجارة الخارجية على انه أي تغيير يجعل نظام التجارة في بلد أكثر حياداً ، بمعنى انه يجعل النظام التجاري يعمل بالطريقة التي يمكن أن يعمل بها في ظل عدم التدخل الحكومي ، وكلما اقترب من هذا المعنى زادت حياديته، في حين ان أي تغيير يزيد من الانحراف عن الحياد مناقضا للتحرير[1]، بمعنى آخر يمكن القول بأنه رفع القيود من حركة السلع والخدمات عبر الحدود، وعلى ذلك يكون اي نظام تجاري لا يمنح حوافز تمييزية لكلا النشاطين الاستيرادي والتصديري للاقتصاد يعد نظاماً تجارياً محرراً، حيث يوجد ثلاثة مؤشرات للتحرك نحو التحرير هم كالأتي: (التغيير في نظام الأسعار، والتغيير في شكل التدخل، والتغيير في معدل سعر الصرف)، وتتوقف درجة تحرير التجارة على نسبة التغيير في المؤشرات الثلاثة، وقد يكون التحرير كلياً أو جزئياً، فضلا عن اختلاف التحرير من دولة لأخرى من حيث التتابع في حدوث إجراءاته بما يتفق مع طبيعة كل دولة وظروفها ونظامها الاقتصادي .اختلف شكل تحرير التجارة الآن اختلافاً جذرياً عن صورته عشية الحرب العالمية الثانية ، الذي يرجع الى التحرير الجماعي للتجارة الدولية، وذلك في إطار مجهودات أبحاث لتحرير التجارة العالمية[2] ، فضلا عن ظهور الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية في منظمات التمويل الدولية ومساندة ذلك التحرير من اجل تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية العالمية غير انه ظهرت مخاوف لدى الدول النامية من هذه الدعوة، نظراً لما سوف يؤدي إليه التحرير من آثار في اقتصادياتها، من خلال التأثير على صناعتها المحلية وتعريضها لمنافسة لا تقوى عليها، فضلا عن تقليص دور الدولة في السيطرة على اقتصادياتها[3].

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك اتفاق بين الاقتصاديين حول صعوبة تحديد معنى للنمو الاقتصادي، سواء من حيث مداه الزمني أو من حيث خضوعه للتغير مع كل تقدم فني أو تكنولوجي، أو مع أي تغير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، فهو ليس هدفا يتحرك فحسب وإنما

(1). مايكل ميكائيلي وآخرون ، " تعميم تحرير التجارة " ، مجلة التمويل والتنمية ، (العدد 69 ، صندوق النقد الدولي ، النسخة العربية ، 1989) ، ص2 – 3 .

(2). سعيد النجار ، " البلاد العربية والمتغيرات في الاقتصاد الدولي " ، بحث مشارك في ندوة : آفاق استمرارية التنمية في التسعينات ، الأمم المتحدة ، 1990 ، ص1-2 .

(3). Said Al-Najjar, Foreign and Intra - Trade Policies of Arab Countries, IMF,1999, PP.27-28.

هو هدف يتحرك بشكل لايمكن التكهن به[1]، ويزداد الأمر ضبابية إذا ما اقترن بمفهوم آخر هو التنمية الاقتصادية التي تعني تغيير شامل ينطوي ليس على التغير في الجانب الاقتصادي فحسب، بل أيضا ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، إضافة إلى أهداف أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية، ويميل بعض الاقتصاديين إلى استعمال مصطلحات مختلفة للتعبير عن ظاهرة النمو دون تمييز بينها وهي النموGrowth والتطور]Development والتقدم :Progress وتبدو هذه المصطلحات مترادفة في غالبية اقتصاديات النمو[2].لذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فعند زيادة دخل الفرد في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فان ذلك يعني حدوث النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى عندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل في الدول الأقل نمو، فإننا نصف هذه الزيادة بالتنمية الاقتصادية[3]. وقد تم التركيز على تكوين رأس المال المادي بوصفه العامل المؤثر في تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الإجمالي، وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في متوسط دخل الفرد، أن هذا النمو كاف لتحقيق المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع[4].

وهناك أربعة عوامل رئيسة وأساسية تؤثر في النمو الاقتصادي وهي[5]:-

كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها .

كمية رأس المال الحقيقي الموجود لدى المجتمع .

كمية الموارد البشرية ونوعيتها .

مستوى التقنية المتوفرة لدى المجتمع .

كما أن عملية النمو الاقتصادي تـؤدي إلى حدوث أمرين مهمين هما :-

زيادة كمية الإنتاج لذلك فأن للنمو مقاييس .

تغيرات في البنيان الاقتصادي تجعله قادراً على دعم الزيادة في الإنتاج .

ثالثاً: العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي:

(1). د. عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار نافع للطباعة ،1975 ،ص38

(2). عبد العزيز القطيفي، ظاهرة النمو الاقتصادي، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، مكتبة الإخلاص، بغداد ،1971، ص4

(3). مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ،مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ،السعودية ، الرياض، دار المريخ للنشر،1999، ص455

(4). د. آمال شلاش، دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد، بيت الحكمة ،2001،ص33

(5). حربي موسى عريقات ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عمان : 1993 ، ص 67 – 69.

إن ظروف التنمية الاقتصادية الحديثة التي بدأت في بريطانيا أواسط القرن الثامن عشر وانتشرت بعد ذلك إلى بقية دول أوربا الغربية والولايات المتحدة ، كانت في جانب كبير منها قد اعتمدت على التجارة الدولية في نموها، ولا بد من الإشارة إلى أن التجارة بين الدول هي أقدم بكثير من ظهور الصناعة الحديثة.

فمنذ ظهور هذه الأخيرة إلى الوجود ارتبطت بشكل وثيق بالتجارة الحرة التي ساعدتها على تحقيق أعلى معدلات النمو والتوسع في جوانبها المختلفة وتحرير التبادل التجاري هو الآخر كان نتاج جهد فلسفي ونظري عميق على نحو متواصل وبشكل متطور بما يتناسب والمراحل التأريخية التي مر بها، فالدول لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه من سلع بمصادرها المحلية، لذا كان اللجوء إلى التجارة الدولية للحصول على مثل هذه السلع، كما أن الصناعة الحديثة تتطلب مواداً أولية تدخل في العملية الإنتاجية فضلا عن أنها بحاجة إلى الأسواق لتصريف منتجاتها، لذلك أصبح تحرير التجارة ضرورة من الضرورات الاقتصادية المهمة. في حين شهدت البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين دورا مهما للتجارة الخارجية وتمثل هذا الدور بمعدلات النمو السريعة والمطردة في صادرات المواد الأولية، التي كانت تتم من خلال تطوير المناجم ونمو الإنتاج الزراعي لأجل التصدير، وأدت التجارة الخارجية في تلك البلدان دورا فاعلا في استغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة وعملت بعد ذلك على تحرير تلك البلدان من قيود السوق المحلية الضيقة[1]، وفي ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة المتمثلة بتحرير التجارة الخارجية وما نتج عنها من تخفيض القيود الكمر كية وغير الكمر كية، إضافة إلى اختفاء أسواق المنافسة التامة وظهور اقتصاديات الحجم، كل ذلك أدى الى زيادة حدة المنافسة بين الدول ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الضغوط التنافسية على المؤسسات الإنتاجية في الاقتصادات القومية، ومن ثم بروز بعض الشكوك في مدى إمكانية تطبيق مفهوم الميزة النسبية في التجارة الخارجية، كما أدت شدة المنافسة بين الدول إلى فتح باب النقاش مرة أخرى حول تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي، وفي ظل هذه المحددات قدم

(1). ثامر عبد العالي كاظم ، تأثير تحرير التجارة في نمو وتطور الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2002، ص16

James Brand and Barbara Spencer في عام 1983 نظرية سياسة التجارة التي تستطيع الدول من خلالها استخدام تدابير مؤسسية وسياسية لتشكيل ميزاتها التنافسية على الآخرين، وأهم ما ميز هذه النظرية إنها توصلت إلى ضرورة وجود دور مهم للحكومة في النشاط الاقتصادي بما لديها من أدوات فعالة مثل الأدوات المالية والسياسات النقدية أو زيادة الدعم[1]. مما سبق يمكن القول إن هناك نظريات سابقة قد ساهمت بشكل كبير في تفسير أنماط التجارة الخارجية إلا إنها لن ترقى لأن تصبح نظرية متكاملة وهي منفردة ، أو نظرية بديلة لنظرية الميزة النسبية ، الأمر الذي أدى الى بذل المزيد من البحث العلمي للتوصل إلى مفهوم جديد أكثر شمولا من مفهوم الميزة النسبية. وفي هذا السياق تمكن ميشيل بورتر Michael Porter[*] من خلال أبحاثه التي نشرت عام 1990 تقديم نظرية شاملة في تفسير أنماط التجارة الخارجية، بالاعتماد على مجموعة من العوامل تعمل مجتمعة لتعزيز تنافسيه الدول، ويرى Porter إن التجارة بين دول صناعية متقدمة تستخدم نفس عناصر الإنتاج ، من الصعب إن تفسر في إطار النظرية التقليدية للميزة النسبية ، واقترح مصطلح اسماه "الميزة التنافسية"[2]، وصاغ منهجه هذا مستفيداً من رصيد نظريات التجارة الخارجية ومحدداتها المفسرة لأنماط وتدفقات التجارة الدولية، وقام بتجميع هذه المحددات مع إجراء بعض التعديلات عليها في نموذج واحد اتسم بالشمول والديناميكية والتشابك ، وتضمن أكبر عدد من المتغيرات الحاكمة لتفسير الميزة التنافسية، وتتمثل الخطوة الأولى في تحليل الميزة التنافسية في دراسة البيئة الاقتصادية التي تحيط بالمؤسسة محلياً ودولياً، فبالنسبة للبيئة المحلية لابد من دراسة المؤسسات والسياسات المحيطة بها، لأنها تساعد على خلق واكتساب ميزتها التنافسية، أما البيئة الاقتصادية الدولية، فلا بد من اختيار إستراتيجية عالمية تمكن المؤسسة من إتباع عدد من السياسات تساعدها على اختراق الأسواق العالمية[3].

وقد ركز Porter على هيكل الصناعة التي تعمل في إطاره المؤسسة وعلى المكان ونطاق التنافس الذي يحدد السوق الذي ستتنافس فيه،

(1). شيام خيماني واندرسون ، (مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول شرق الأوسط وشمال أفريقيا) ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، القاهرة ، يونيو 1996 ، ص8.

(*).Michael Porter : هو أستاذ الإدارة الإستراتيجية في جامعة Harvard الأمريكية.

(2). M.Porter ,The competitive Advantage of open Nations: A new introduction , New York : free press, 1998 , p.17.

(3). M. Porter , The competitive Advantage of nations , first Edition, Macmillan press , 1990 , p.23-30

كما أولى أهمية خاصة لنشاط البحث والتطوير الذي يتطلب استثمارا مستمراً ومتراكماً لأنه يمثل عنصر هام في العملية الإنتاجية والذي تتسم من خلاله الميزة التنافسية بالديناميكية على عكس مفهوم الميزة النسبية الساكنة الذي اعتمد على وفرة عناصر الإنتاج واستبعاد التغيرات التكنولوجية من التحليل ، إذ يساعد البحث والتطوير على خلق واكتساب مزايا تنافسية للمؤسسة في صناعة معينة ، كما يؤدي إلى اكتشاف طرق جديدة للتسويق وإدخال التعديلات المطلوبة على منتجات المؤسسة لمواكبة الرغبات المتجددة للمستهلكين ، بالإضافة أنه يولد الدافع المستمر للاستثمار في المهارات الفنية والتكنولوجية التي تضفي مزيداً من الإبداع والابتكار على الصناعة ، وعليه يتوقف استمرار أو فقدان الميزة التنافسية على حجم الاستثمار في البحث والتطوير داخل المؤسسة[1].

(1)لبنى عبد اللطيف ، (مفهوم التنافسية الاقتصادية)، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري : الواقع وسبل تحقيق الطموحات) ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2004 ، ص18-19.

المبحث الثالث

تحليل سعر الصرف وانعكاساته على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية

لغرض تحليل حركات سعر الصرف وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الدول العربية عينة البحث(مصر، السعودية، الأردن) لابد لنا من التعرض إلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومدى علاقتها مع أسعار الصرف والسياسات النقدية لهذه لدول بالإضافة إلى التعرض إلى دور سعر الصرف في التأثير في تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات وتشجيعه إلى الاستيرادات الرأسمالية وأسواق رأس المال في دول العينة:

اولا: سعر الصرف:

يبين الجدول (3) أسعار صرف عملات مجموعة الدول (مصر، السعودية، الأردن) خلال المدة (1990-2007)، ومنه يتضح أن سعر صرف الجنيه المصري بعد أن ارتفع من (2) جنيه لكل دولار في عام 1990 إلى (3.3322) جنيه لكل دولار في عام 1991، شهد ثباتا نسبيا مع تذبذب بسيط ليصل في عام2000 إلى (3.6900) جنيه لكل دولار، ويرجع السبب في استقرار سعر صرف الجنيه المصري خلال هذه المدة إلى قيام الحكومة المصرية في عام 1991 بتحديده وفقا لآليات السوق وظروف العرض والطلب في السوق الحرة للنقد الأجنبي، وقيام الجهاز المصرفي كقناة رسمية وقانونية بدور فعال في سوق الصرف بما يحقق الاستقرار النسبي في سعر صرف الجنيه[1] إلا أنه شهد انخفاضاً ملحوظا في عام 2001 ليصل إلى (4.4900) جنيه لكل دولار وواصل انخفاضه إلى (6.1532) جنيه لكل دولار في عام 2003، ويمكن إرجاع سبب ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري إلى مجموعة من الأسباب منها[2]: عدم تدخل البنك المركزي في الوقت المناسب لحفظ التوازن في سوق الصرف الأجنبي ، زيادة الطلب على الدولار كنتيجة لزيادة الطلب على السلع الاستثمارية والوسطية التي يصعب إنتاجها محليا ، قيام الحكومة المصرية بتسديد التزاماتها المستحقة لنادي باريس

(1). مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، (أزمة سعر صرف الجنيه المصري) ، ص 5.

(2). المصدر نفسه ، ص3 .

والشريحة الأولى من المستحق الدولار المصري لصندوق النقد الدولي، فضلا عن نقص مستحصلات البلاد من النقد الأجنبي نتيجة لأحداث (11) أيلول 2001 التي أدت إلى نقص الموارد السياحية بما يتراوح بين (1.5- 2.5) مليار دولار ، بعد ذلك شهد سعر الصرف ارتفاعاً مستمراً ليصل في عام 2007 إلى (5.5038) جنيه لكل دولار ، وقد تكون الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة المصرية لها تأثير واضح في خفضه . وقد أظهرت تقديرات معدلات النمو السنوي حقيقة الأمر الذي أشرنا إليه أعلاه في تحركات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار ، إذ بلغ أعلى معدل نمو سنوي نحو (81.8%) في عام 1990 ، فيما بلغ أدنى معدل (-3.5%) في عام 2007 .

أما سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار فقد أتسم بالثبات شبه المطلق خلال مدة الدراسة ، إذ بلغ (3.7450) ريال لكل دولار في عام 1990 ، وبلغ (3.7475) ريال لكل دولار في عام 2007 ، ويرجع ثبات سعر صرف الريال السعودي إلى مجموعة من العوامل منها : قدرة السلطة النقدية في المحافظة على قيمته ، قوة الاقتصاد السعودي الذي يعتمد على مورد رئيسي مهم هو النفط إذ تحتل السعودية المركز الأول في الاحتياطي العالمي الذي قدر بنحو (264.25) مليار برميل في نهاية عام 2007[1]، وقد أظهرت معدلات النمو السنوي حقيقة ثبات سعر الصرف إذ بلغ أدنى معدل نحو (-0.1%) في عامي 2005 و 2006 ، وأعلى معدل (0.1%) في عامي 1994و2007 .

كما يلاحظ أن سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار شهد ثباتا نسبيا خلال المدة (1990-1995) إذ تراوح بين (1.5069- 1.4276) دينار لكل دولار على التعاقب ، إلا أنه شهد ثباتا مطلقا خلال المدة (1996-2007) عند سعر (1.4104) دينار لكل دولار ، وقد أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الأردن بدءا من عام 1992 في استقرار سعر الصرف والتي تضمنت تحقيق توازنات كلية في الاقتصاد في مجال الأسعار والأجور والتجارة الخارجية، ضبط مستوى المديونية ورفع الاحتياطيات من العملة الأجنبية [2]، وقد أسهم ثبات سعر الصرف في ترسيخ الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على تضخم منخفض ومن

(1). صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ،2008 ، ص330.

(2). د.سالم توفيق النجفي ، (سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص112.

ثم زيادة القدرة التنافسية للصادرات الأردنية كما أسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي مما ساعد على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[1]، وقد أظهرت معدلات النمو السنوي حقيقة تطور واتجاه سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار ،إذ شهدت المدة (1990-1996) معدلات نمو سالبة بلغ ادناها (-14.0%) في عام 1990، ومعدلات نمو موجبة بلغ أعلاها (0.8%) في عام 1994 ، أما المدة (1997-2007) فلم تشهد تغيرات في سعر الصرف لذلك كان معدل النمو صفرا .

بعد استعراض اتجاه وتطور أسعار صرف عملات الدول (مصر ، السعودية ، الأردن) مقابل الدولار الأمريكي يمكن ترتيبها على أساس سرعة نمو أسعار عملاتها لتأخذ التسلسل الأتي (مصر ، السعودية ، الأردن)، إذ تضاعف سعر صرف الجنيه المصري بحدود (2.8) مرة امّاالريال السعودي بقي ثابتاً تقريباً خلال المدة ، وانخفض سعر صرف الدينار الأردني بحدود (0.14%) مرة على التعاقب ، وقد أدى ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) في مصر والسعودية إلى مضاعفة الصادرات بحدود (4.5 ، 5.2) مرة على التعاقب ، في حين أدى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني (ارتفاع قيمة العملة) إلى مضاعفة وارداتها بحدود (4.2) مرة خلال المدة نفسها.

(1). د.إسماعيل زغلول ود.محمد الهزايمة ، (سياسات وخطوات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني) ، صندوق النقد العربي ، أبوظي ،1999 ،ص176 .

جدول (2)

أسعار صرف عملات (مصر، السعودية، الأردن) للمدة (1990-2007)

الدول	مصر		السعودية		الأردن	
	سعر صرف الجنيه مقابل الدولار		سعر صرف الريال مقابل الدولار		سعر صرف الدينار مقابل الدولار	
السنوات	السعر	معدل النمو السنوي %	السعر	معدل النمو السنوي%	السعر	معدل النمو السنوي%

1990	2.0000	*81.8	3.7450	*0.0	1.5069	*14.0 -
1991	3.3322	66.6	3.7450	0.0	1.4689	2.5 -
1992	3.3386	0.2	3.7450	0.0	1.4712	0.2
1993	3.3718	0.9	3.7450	0.0	1.4434	1.9 -
1994	3.3910	0.6	3.7500	0.1	1.4312	0.8
1995	3.3900	0.1 -	3.7500	0.0	1.4276	0.3 -
1996	3.3880	0.1 -	3.7500	0.0	1.4104	1.2 -
1997	3.3880	0.0	3.7500	0.0	1.4104	0.0
1998	3.3880	0.0	3.7500	0.0	1.4104	0.0
1999	3.4050	0.5	3.7500	0.0	1.4104	0.0
2000	3.6900	8.4	3.7500	0.0	1.403	0.0
2001	4.4900	21.7	3.7500	0.0	1.4105	0.0
2002	4.5000	0.2	3.7500	0.0	1.4104	0.0 -
2003	6.1532	36.7	3.7500	0.0	1.4104	0.0
2004	6.1314	0.4 -	3.7500	0.0	1.4104	0.0
2005	5.7322	6.5 -	3.7471	0.0 -	1.4104	0.0
2006	5.7036	0.5 -	3.7450	0.0 -	1.4104	0.0
2007	5.5038	3.5 -	3.7475	0.1	1.4104	0.0

المصدر:

1- العمود (الأول الثالث والخامس) : International Financial Statistics , Yearbook, 2002,2006 and 2008

2- العمود (الثاني والرابع والسادس) : من عمل الباحث

* سعر صرف (الجنيه المصري ، الريال السعودي ، الدينار الأردني) مقابل الدولار عام 1989 بلغ (1.1000 ، 3.7450 ، 3.7532) على التعاقب

International Financial Statistics , Yearbook , 2002,2006 and 2008

ثانياً:الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من بيانات الجدول (2) أن الدول (مصر ، السعودية ، الأردن) تتباين بشدة من حيث القيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990-2007) ، إذ سجل الناتج السعودي أكبر قيمة بلغت في المتوسط (173330) مليون دولار ، يأتي بعده الناتج المصري بمتوسط بلغ (76496) مليون دولار ، ثم الناتج الأردني بمتوسط مقداره (8529)

مليون دولار، لكن هذه الدول تشترك بتزايد القيمة المطلقة للناتج، فبعد أن كان في (مصر، السعودية، الأردن) نحو (43130، 116778، 4020) مليون دولار في عام 1990، ازداد بصورة مستمرة ليصل إلى أعلى قيمة له بلغت (130476، 381683، 15833) مليون دولار في عام 2007، محققا زيادة بلغت (87346، 264905، 11813) مليون دولار على التعاقب، وعلى الرغم من تماثل نواتج هذه الدول في الاتجاه المتزايد، إلا إنها تختلف في السرعة التي يزداد بها إذ تضاعف ناتج (مصر، السعودية، الأردن) خلال كامل المدة بحدود (3.0، 3.3، 4.0) مرة على التعاقب، لذا يمكن ترتيب هذه الدول حسب السرعة التي يزداد بها ناتجها الإجمالي لتأخذ التسلسل الأتي (الأردن، السعودية، مصر)، وما يؤكد هذا الترتيب هو معدلات النمو المركب للناتج خلال المدة نفسها والتي بلغت (8.4%، 7.2%، 6.7%) على التعاقب، ومن الملاحظ أن الاقتصاد الأردني على الرغم من صغر حجمه قياسا بالاقتصاد السعودي والمصري، إلا أنه الأكثر سرعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر ذلك من خلال معدلات نموه السنوية التي تحققت خلال المدة (1990-2007)، إذ لم يسجل معدلات سالبة باستثناء عام 1990 وهو العام الأول للانطلاقة اذ كان المعدل فيه سالبا بحدود (-2.6%) بعد ذلك حقق معدلات موجبة تراوحت خلال المدة (1991-2002) بين أدنى معدل بلغ (2.9%) في عامي 1996 و1999 وأعلى معدل بلغ (26.6%) في عام 1992، أما المدة (2003-2007) فقد شهدت معدلات النمو زيادات متلاحقة من (6.4%) إلى (12.2%) على التعاقب.

أما تباطؤ سرعة نمو الناتج السعودي فيعزى في جزء منه إلى تذبذب أسعار النفط وكميات إنتاجه، مما أثر في قيم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في معدلات نموه السنوية التي شهدت خلال نفس المدة تقلبات واضحة بين عام وأخر، تراوحت بين معدلات سالبة بلغ أقصاها (-11.6%) في عام 1998 ومعدلات موجبة بلغ أدناها (1.6%) في عام 1994 وأعلاها (26.1%) في عام 2005، أما الناتج المصري فيعد الأبطأ سرعة ضمن هذه المجموعة، وسبب ذلك يرجع إلى حربي الخليج الثانية في عام 1991 والثالثة في عام 2003، وما نجم عنهما من عودة العديد

من العمال المصريين وانخفاض أعداد العاملين المهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة الموجودة في الداخل والعمالة العائدة من الخارج[1]، فضلا عن حادثة الأقصر التي قضت بشكل مؤقت على السياحة المصرية[*]، وهبوط أسعار النفط، وتأثر الاقتصاد المصري بما لحق الاقتصاد العالمي من أزمات لا سيما أزمة دول جنوب شرق أسيا 1997 ، وكذلك دخول الاقتصاد العالمي فترة من التباطؤ[2]، مما أثر سلبا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي شهدت تقلبات كبيرة خلال المدة (1990-2004) تراوحت بين معدلات سالبة بلغ أقصاها (-14.2%) في عام 1991 ، ومعدلات موجبة بلغ أدناها (7.0%) في عام 1999 وأعلاها (16.0%) في عامي 1995 و1997 ، في حين شهدت معدلات النمو السنوي خلال المدة (2005-2007) زيادات متلاحقة من (14.0%) إلى (21.4%) على التعاقب .

(1). كريم سالم، (تحليل مصادر نمو الصناعة التحويلية في بعض دول الخليج العربية: دراسة اقتصادية - قياسية للمدة (1975 - 2000)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق ،2003،ص86.

(*)حادثة الأقصر : هي حادث إطلاق نار بالقرب من مدينة اقصر المصرية أدى إلى قتل (60) شخصا بينهم (58) سائحا أجنبيا وهو الأعنف من نوعه في وجه السياحة المصرية ، انظر : نزار كاظم الخيكاني، (إمكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – مصر واليابان – دراسة حالة) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، العراق 2008، ص68.

(2). الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 40 ،الهيئة، القاهرة، 2006 ، ص8.

جدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه السنوية في (مصر، السعودية، الأردن) للمدة (1990-2008) بالأسعار الجارية

الدول	مصر		السعودية		الأردن	
	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي	
السنوات	القيمة مليون دولار	معدل النمو السنوي%	القيمة مليون دولار	معدل النمو السنوي%	القيمة مليون دولار	معدل النمو السنوي%
1990	43130	*8.7	116778	*22.5	4020	*2.6 -
1991	36971	14.2 -	131336	12.5	4193	4.3
1992	41855	13.2	136304	3.8	5311	26.6
1993	46579	11.3	132151	3.0 -	5606	5.5
1994	51898	11.4	134327	1.6	6237	11.3
1995	60159	16.0	142458	6.1	6727	7.8
1996	67630	12.4	157743	10.7	6928	2.9
1997	78437	16.0	164994	4.6	7248	4.6
1998	84829	8.1	145773	11.6 -	7914	9.1
1999	90711	7.0	160957	10.4	8152	2.9
2000	99839	10.1	188442	17.1	8464	3.8
2001	97632	2.2 -	183012	2.9 -	8980	6.1
2002	87851	10.0 -	188551	3.0	9584	6.7
2003	82924	5.6 -	214573	13.8	10198	46.
2004	78845	5.0 -	250339	16.7	11411	11.9
2005	89686	14.0	315580	26.1	12611	10.5
2006	107484	20.0	356630	13.0	14101	11.8
2007	130476	21.4	381683	7.0	15833	12.2
المتوسط	76496		173330		8529	
النمو المركب	% 6.7		% 7.2		% 8.4	

المصدر :

العمود (الأول والثالث والخامس) : wwwworld bank. Data and research

العمود (الثاني والرابع والسادس) والمتوسط والنمو المركب: من عمل الباحث .

الناتج المحلي الإجمالي في (مصر ، السعودية ، الأردن) عام 1989، (39648 ، 95344 ، 4128) مليون دولار :www. World bank. Data and research

ثالثا: دور سعر الصرف في التأثير في التجارة الخارجية في مصر:

اتخذت الحكومة كافة الإجراءات الضرورية لتحقيق بل ومساندة النمو الاقتصادي، ففي النصف الأول من التسعينات، تطورات وإصلاحات ملحوظة أجريت في ثلاث قطاعات حيوية وهي القطاع المالي وسعر الصرف والقطاع النقدي، كما قامت مصر وبشكل تدريجي بالتخلص من إستراتيجية إحلال الواردات وإحلالها بعملية ترويج للتصدير واسعة النطاق، ولهذا فان نظام التجارة الحرة يتضمن قدرا عاليا من المرونة فيما يتعلق بتحرير سعر الصرف وتخفيض في معدلات الضرائب الكمر كية مع إزالة كافة المعوقات غير الضريبية[1]، كما أن استقرار سعر صرف الجنيه المصري بعد تخفيض الذي اجري في التسعينات ،كان يعد واحدا من أهم انجازات برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث ظل مستقرا في علاقته مع الدولار ويدور حول سعر 330 لمدة تزيد عن سبع سنوات ، في حين شهد سعر الصرف خلال الالفينات تزايد بلغ عام 2001 نحو 4.4900 دولار ازداد ليصل عام 2007 نحو 5.5038 دولار انعكست على تحسن كبير في معدل نمو الورادات الذي بلغ عام 1990 نحو 12.2% انخفض لعام 1991,1992، نحو-6.5 %، -2.5% للمدة نفسها ،في حين أن معدل نمو الصادرات اخذ مسارا متذبذبا بلغ عام 1990 نحو20.8% انخفض إلى-8.9 %عام1998 ارتفع عام 2000 إلى نحو 17.4% مستمرا في تصاعده بالغا عام 2007 نحو21.3%بسبب الاستقرار النسبي لسعر الصرف متضامنا مع برنامج إصلاح اقتصادي واسع النطاق جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر عبر تهيئة المناخ الملائم. انظر الجدول(4).

(1). د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ،المكتبة العصرية للنشر، مصر،2007 ، ص183

جدول(4)

سعر الصرف مع معدلات نمو الصادرات والواردات في مصر للمدة من(1990-2007)

السنوات	سعر الصرف جنيه/ دولار	معدل النمو	الواردات مليون دولار	معدل النمو	الصادرات مليون دولار	معدل النمو
1990	2.0000	*81.8	14232	*12.2	8626	*20.8
1991	3.3322	66.6	13309	6.5 -	10351	20.0
1992	3.3386	0.2	12975	2.5 -	11719	13.2
1993	3.3718	0.9	13973	7.6	12110	3.3
1994	3.3910	0.6	14531	3.9	11936	1.4 -
1995	3.3900	0.1 -	16844	15.9	13836	15.9
1996	3.3880	0.1 -	17583	4.3	14202	2.6
1997	3.3880	0.0	19609	11.5	14903	4.9
1998	3.3880	0.0	22055	12.4	13572	8.9 -
1999	3.4050	0.5	20863	5.4 -	13606	0.3
2000	3.6900	8.4	22962	10.1	15974	17.4
2001	4.4900	21.7	21479	6.4 -	16597	3.9
2002	4.5000	0.2	20205	5.9 -	15813	4.7 -
2003	6.1532	36.7	19901	1.5 -	18243	15.3
2004	6.1314	0.4 -	23653	18.8	22076	21.0
2005	5.7322	6.5 -	29596	25.1	26905	21.8
2006	5.7036	0.5 -	34394	16.2	32245	19.8
2007	5.5038	3.5 -	45666	32.7	39142	21.3

Source: International Financial Statistics , Yearbook , 2002,2006 and 2008

رابعا: دور سعر الصرف في التأثير في التجارة الخارجية في السعودية:

إن المملكة العربية السعودية واحده من الدول العربية التي تشهد استقرار اقتصادي كبير وهي دولة غنية ذات موارد نفطية مهمة لها انعكاساتها الكبيرة على التنمية الاقتصادية لهذا البلد وقد تبنت سعر صرف شبه ثابت على مدى مدة الدراسة وهو 3.7450 عام 1990 في حين بلغ عام 2007 نحو 3.7475،أن الاستقرار الاقتصادي المدعوم ببرامج ترويجية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار البيني بين

الدول العربية قد انعكس في تحسن معدل نمو الصادرات إلى 18.5% عام 1995 ارتفع إلى عامي 1990 و2000 إلى 28.8% ،47.1 لنفس الأعوام انظر الجدول (5)

جدول(5)

سعر الصرف مع معدلات نمو الصادرات والواردات في السعودية للمدة من(1990-2007)

السنوات	سعر لصرف ريال/دولار	معدل النمو	الواردات مليون دولار	معدل النمو	الصادرات مليون دولار	معدل النمو
1990	3.7450	*0.0	37369	*3.1	47879	*47.7
1991	3.7450	0.0	44859	30.0	51221	6.9
1992	3.7450	0.0	49069	0.9	53158	3.7
1993	3.7450	0.0	44931	8.4 -	46252	12.9
1994	3.7500	0.1	34925	22.2-	45671	1.2 -
1995	3.7500	0.0	83988	14.2	54134	18.5
1996	3.7500	0.0	42590	6.7	63097	16.5
1997	3.7500	0.0	42898	0.7	64347	1.9
1998	3.7500	0.0	39358	8.2 -	43731	32.0-
1999	3.7500	0.0	37020	5.9 -	56334	28.8
2000	3.7500	0.0	47110	27.2	82914	47.1
2001	3.7500	0.0	43922	6.7 -	73204	11.7-
2002	3.7500	0.0	45252	3.0	77305	5.6
2003	3.7500	0.0	51497	13.8	98703	27.6
2004	3.7500	0.0	65088	26.3	132679	34.4
2005	3.7471	0.0 -	88362	35.7	192503	45.0
2006	3.7450	0.0 -	114121	29.1	224676	16.7
2007	3.7475	0.1	145039	27.0	248093	10.4

Source: www.wordbank.data and research

خامساً: دور سعر الصرف في التأثير في التجارة الخارجية في الأردن

لقد اتجهت جهود التصحيح الاقتصادي في الأردن في البداية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي،وخاصة على الصعيدين النقدي والمالي، وبعد تحقيق نجاحات ملموسة في هذا المجال، اتجهت

الجهود نحو الإصلاح الهيكلي القطاعي الهادف إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بما يؤدي إلى تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وعلى صعيد القطاع النقدي والمصرفي فقد نجحت السياسة النقدية في استعادة التوازن النقدي باحتواء التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات من العملات الأجنبية والذي بلغ في نهاية شهر اب من عام 1999 حوالي 1916 مليون دولار، كما تمكنت السياسة النقدية من تنظيم وضبط مستوى السيولة المحلية بما يتلائم مع النمو الاقتصادي، وبما يكفل توفير الائتمان للقطاع الخاص لتفعيل دوره في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي[1]. ومن خلال ملاحظة الجدول (6) ندرك بان الإجراءات التي اتخذتها الأردن بشان تحسين سعر الصرف قد انعكست بالإيجاب على معدلات نمو الواردات فقد ازداد معدل نمو الواردات من 6.9- عام 1991 لتبلغ 23.6%عام 1992 بسبب التحسن الذي شهدته تدفق حوالات العاملين وتحسن المناخ الاستثماري. واستمرت تلك المعدلات بالتذبذب للسنوات الأخرى وبشكل قريب من معدلاتها العامة إذ بلغ معدل نمو الواردات لعام 2000 نحو15.7% ازدادت لتصل إلى 26.6% عام 2005 وانخفضت الى18.3% عام 2007 بسبب الأزمة المالية العالميةاما الصادرات الأردنية فقد تحسنت بلغ معدل نموها عام 1994 نحو16.8% .وقد اتخذت معدلات نمو الصادرات بالتذبذب خلال المدة 1996 الى3003 .في حين بلغت عام2004 نحو23.8% بسبب تحسن العلاقات الاقتصادية مع العراق وانفتاحه على العالم لاسيما أن احد منافذه المهمة على العالم هي موانئ الأردن والطرق البرية وتجسن القدرة الاستيرادية والتصديرية للعراق على حد سواء بعد التغيرات السياسية بعد عام 2003.

(1). علي توفيق الصادق ،القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية .مصدر سابق،ص221

جدول(6)

سعر الصرف مع معدلات نمو الصادرات والواردات في الأردن للمدة من(1990-2007)

السنوات	سعر لصرف دينار/دولار	معدل النمو	الواردات مليون دولار	معدل النمو	الصادرات مليون دولار	معدل النمو
1990	1.5069	*14.0 -	3738	*19.1	2492	*5.9
1991	1.4689	2.5 -	3480	6.9 -	2473	0.7 -
1992	1.4712	0.2	4301	23.6	2655	7.3
1993	1.4434	1.9 -	4484	4.2	2803	5.5
1994	1.4312	0.8	4365	2.6 -	2993	6.8
1995	1.4276	0.3 -	4910	12.4	3498	16.8
1996	1.4104	1.2 -	5403	10.0	3671	4.9
1997	1.4104	0.0	5146	4.7 -	3551	3.2 -
1998	1.4104	0.0	5064	1.6 -	3561	0.3
1999	1.4104	0.0	4972	1.8 -	3505	1.6 -
2000	1.403	0.0	5755	15.7	3554	1.4
2001	1.4105	0.0	6016	4.5	3771	6.1
2002	1.4104	0.0 -	6421	6.7	4504	19.4
2003	1.4104	0.0	6934	7.9	4793	6.4
2004	1.4104	0.0	9357	34.9	5933	23.8
2005	1.4104	0.0	11854	26.6	6683	12.6
2006	1.4104	0.0	13254	11.8	8178	22.3
2007	1.4104	0.0	15674	18.3	3918	12.2

Source: www.wordbank.data and research

الاستنتاجات

- إن من الأهداف المهمة لأغلب دول العالم هو الوصول إلى سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني والابتعاد عن المغالاة فيه، وقد اتخذت هذه الدول من سياساتها التجارية وسيلة لتحقيق ذلك الهدف ،من خلال إتباع سياسة التحرير التجاري بدلا من سياسة القيود التجارية المتشددة.
- تبرز أهمية ألتجارة الدولية بوصفها واحدة من أهم المتغيرات الديناميكية التي تحقق الظروف الموضوعية في الحصول على التكنولوجيا والمهارة ورأس المال والآلات التي تسهم ايجابيا في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- وقد أسهم ثبات سعر الصرف في ترسيخ الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على تضخم منخفض ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للصادرات الأردنية كما أسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي مما ساعد على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- إن السبب في استقرار سعر صرف الجنيه المصري خلال مدة الدراسة يعود إلى قيام الحكومة المصرية في عام 1991 بتحديده وفقا لآليات السوق وظروف العرض والطلب في السوق الحرة للنقد الأجنبي .
- يساهم التغير في سعر الصرف في تحويل الموارد بين القطاعات ،والذي يؤدي بدوره في تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى.
- إن المتغيرات الدولية المتلاحقة المتمثلة بتحرير التجارة الخارجية وما نتج عنها من تخفيض القيود الكمر كية وغير الكمر كية، إضافة إلى اختفاء أسواق المنافسة التامة وظهور اقتصاديات الحجم كان لها دورا كبيرا قي تحقيق النمو الاقتصادي في العالم.

- يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاثة أسواق هي سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل.
- إن ثبات سعر صرف الريال السعودي يؤدي إلى مجموعة من العوامل منها : قدرة السلطة النقدية في المحافظة على قيمته ، قوة الاقتصاد السعودي الذي يعتمد على مورد رئيسي مهم هو النفط إذ تحتل السعودية المركز الأول في الاحتياطي العالمي الذي قدر بنحو (264.25) مليار برميل .

المصادر

1- Sharpiro, Alan C ,Multinational Financial Management,7thed,New York Johan Wiley and Sons,2003,p241

2. سيد عيسى،أسواق وأسعار الصرف،مؤسسة النقد السعودي،بدون تاريخ.

3 - احمد ألصفتي،الاقتصاد الدولي،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،1986.

4 - سالم توفيق ألنجفي ،سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي،بيت الحكمة بغداد،الطبعة الأولى ،2002 .

5. د.علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، بحوث ومناقشات، أبو ظبي، 1999.

6. د.أمين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، بغداد، الطبعة الثانية المنقحة، 1987.

7. ليلى بديوي خضير،تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة(1984-2006) رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2009 .

8. د.علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية،صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، 1997.

9. لبسلتي ليشيتز وآخرون ،،الربط بسلة عملات في عالم من أسعار الصرف المعومة، مجلة التمويل والتنمية العدد 2 نيويورك،1980،ص25

10. د. بلقاسم العباس(سياسات أسعار الصرف) سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،العدد ،الثالث والعشرون،تشرين الثاني،2003،السنة الثانية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2003.

11- مظهر محمد صالح،الفجوة النقدية الواقع الراهن وحسابات المستقبل،مجلة المجمع العلمي،الجزء الأول ،مجلد 47،بغداد ،2000.

12- جيمس انجرام ،المشكلات الاقتصادي الدولية،ترجمة إسماعيل مصطفى،دار المعرفة للطباعة،القاهرة،1973.

13- منى يونس حسين،علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي ،أطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،2007.

14- سالم توفيق ألنجفي ،سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي،، مصدر سابق .

16.د. بلقاسم العباس(سياسات أسعار الصرف) سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،العدد ،الثالث والعشرون،تشرين الثاني،2003،مصدر سابق .

17د. علي توفيق الصادق،دنبيل لطيفة(سياسات وإدارة أسعار الصرف،القضايا ،الخيارات والمضامين) ،تحرير د. علي توفيق الصادق وآخرون،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،1997 .

18 علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية .

19- د. عبد المنعم السيد علي،دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،دار نافع للطباعة،1975.

20- عبد العزيز القطيفي،ظاهرة النمو الاقتصادي،محاضرات في التخطيط الاقتصادي،مكتبة الإخلاص،بغداد،1971،ص4

21- مايكل ابد جمان ،الاقتصاد الكي،النظرية والسياسة،ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ،مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ،السعودية ،الرياض،دار المريخ للنشر،1999.

22- د. آمال شلاش،دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،بغداد،بيت الحكمة،2001.

23- حربي موسى عريقات ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عمان : 1993 .

M. Porter , The competitive Advantage of nations , first Edition, Macmillan press , 1990 , . . 24

25. لبنى عبد اللطيف ، (مفهوم التنافسية الاقتصادية)، ضمن كتاب القدرات التنافسية للاقتصاد المصري : الواقع وسبل تحقيق الطموحات) ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2004 ، ص18-19.

(26 كريم سالم ، (تحليل مصادر نمو الصناعة التحويلية في بعض دول الخليج العربية : دراسة اقتصادية ـ قياسية للمدة (1975 ـ 2000))، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العراق ،2003.

:27. نزار كاظم الخيكاني ،(إمكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – مصر واليابان – دراسة حالة) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، العراق 2008 .

28. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 40 ، القاهرة ، 2006 ، ص8 . By web:http://www.sis.gov

29. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، (أزمة سعر صرف الجنيه المصري) .By web:www.ahram.org.eg

30. رضا عبد السلام ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،المكتبة العصرية،مصر،2007.